

المدير التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة بعدن لـ (الكنوب):

الاهتمام بنظافة عدن يجعل المواطن يعيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض

عدن واحدة من المدن اليمنية التي يعول عليها بأن تستوعب عددا من الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية المتنوعة. والجانب الجمالي للمدينة يكون مكملا لهذه المظاهر والتحويلات التي تشهدها عدن.

الأخ المهندس/ قائد راشد انعم المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة .. تحدث عن الجوانب الجمالية بالقول: بالنسبة للنظافة نقوم بتحسين مدينتنا ولدينا 8 مديريات وكل مديرية من هذه المديريات لها قطاع خاص بها ومديرية خاصة بها ولها ألياتها وأقسامها وعمالها والعمال مقسمون إلى فئتين فئة قمامة تقوم بتجميع القمامة من الشوارع ونقلها إلى المقالب والفئة الثانية عمال الكنس اليدوي ويقوم بجمع الأكياس والمخالفات الخفيفة وكنس وتلميع الشوارع من الأتربة ومن الأحجار.

وأضاف المهندس راشد انه حاليا توجد سيارات لتجميع القمامة ومساعدة المواطنين في نقل القمامة من المنازل وإخراجها في المواعيد المحددة ونحن قد بدأنا العمل في مديرية صيرة ومديرية المنصورة وقمنا بتكثيف العمل في مديرية صيرة ونسعى إلى أن تكون منطقة سياحية لكونها مليئة بالآثار التاريخية..

لقاء / مواهب بامعبد

نعمل على تأهيل (13) حديقة وتنفيذ مشروع الحمامات العمومية



المواطن الفرصة بعدم الالتزام بمواعيد إخراج القمامة من المنازل ومكتب الوزارة هو المسؤول عن إدارة تشغيل مقالب القمامة وعليه تقع مسؤولية التخلص من المخلفات بالطرق الصحية والبيئية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع حدوث أية أضرار صحية أو بيئية لوجود هذه البراميل في مختلف المواقع في المدينة وهناك عدد من المدن المتقاربة مقابل للقمامة تتناسب مساحة مع عدد السكان وعلى أصحاب المخلفات الخاصة مثل مخلفات المستشفيات والصيدليات ومختبرات التحاليل الطبية والمخلفات الصناعية الصلبة منها والسائلة وكذا مخلفات وسائل النقل والمخلفات سريعة التلغف مثل مخلفات المسالخ وأسواق اللحوم والأسماك والدواجن ومخلفات المواشي والدواجن ومنع أي مواطن من وضع القمامة في المقالب او اعتراض سيارات القمامة ومنعها من الوصول الى المقالب.

وأشار إلى أن عدم التزام المواطنين في إخراج القمامة في المواعيد المحدد لها وعدم الالتزام بوضع القمامة والمخلفات في مواقع البراميل والسلال المخصصة لذلك في السواحل والحدائق العامة علما أن صندوق النظافة قام بتوزيع حوالي 1500 سلة ويرميل قمامة على جميع السواحل ولكن نلاحظ أن المواطن قلما يقوم بوضع المخلفات والقمامة في الأماكن المخصصة لها وأيضا من المشاكل التي تواجهنا هي قضاء حاجة المواطن في الشوارع العام والأماكن العامة والنوم في الشوارع والحدائق العامة إضافة إلى قيام أصحاب البناء برمي المخلفات إلى الشوارع وخلف ممرات المنازل وقد تم التنسيق مع الأخوة في مكتب الأشغال العامة والمديريات على أساس لتشييد النوافذ والنافذ الخلفية للمنازل للحفاظ على صحتهم لمنع دخول الحشرات وتم تنظيف جميع الممرات الخلفية للمنازل وهذا يتم بالتنسيق مع الإخوة في مؤسسة المياه والصرف الصحي.

تأهيل الحدائق في عدن

خلال العام الجاري 2007م قال: حاليا يوجد لدينا حوالي (27) حديقة و13 مشروع حمامات عمومية وسوف يتم تأهيل (13) حديقة من (27) حديقة وهذه المشاريع تدخل ضمن إطار البرنامج الاستثماري للمجالس المحلية للمحافظة وبعض المشاريع مدعومة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ومن الخط ومن شركة كانون وهذه التبرعات من أجل بناء حمامات عمومية ونحن نتمنى بعد انجاز مشروع الحمامات أن يكون المواطن على دراية كاملة أن الشارع ليس مكانا مناسباً لقضاء الحاجة

نتمنى من المواطن قضاء حاجته في هذه الحمامات وليس في الشارع والحدائق والأماكن العامة

أما من جهة مايعانيه المواطن من متاعب النظافة فقد علمنا استبيانات لمعرفة وحل هذه المشكلة وقد بدأنا العمل في مختلف المديريات وقد بدأنا حل مشكلة مديرية صيرة وعملنا على تمديد عمل سيارات القمامة في هذه المواقع مثلا في الصباح تعمل سيارات القمامة في مواقع مختلفة وفي المساء تعمل سيارات تجميع القمامة في الوقت محدد لكل شارع لتجميع القمامة. وكانت توجد هذه البراميل في مواقع مختلفة هذه البراميل تعرضت للتشيعم والإتلاف من قبل بعض المواطنين بسبب رميهم المخلفات الثقيلة مثل مخلفات البناء حيث أصبحت البراميل موقع تجميع الحشرات وأثناء وجود هذه البراميل يعطي

اد(7.6.5ب.10.9.8.16.14) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لأقل من أسبوع أو بغرامة لأقل من ألف ريال وتضاعف العقوبة بتكرار المخالفة وكل من يخالف حكم المادة (20) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لأقل من شهر ولأزيد من شهرين أو بغرامة لأقل من عشر الألف ريال ولأزيد من عشرين ألف ريال ويجوز لكل مواطن صاحب حق الطعن أمام محكمة الاستئناف المختصة في الأحكام الصادرة التي تزيد العقوبة فيها عن صلاحيات المحكمة الابتدائية وذلك بحسب الإجراءات المنصوصة عليها في قانون المرافعات على أن تحدد اللائحة التنفيذية أنواع المخالفات أو الغرامات التي تقل عن عشرين ألف ريال وعلى المحكمة المختصة أو قاضي الأمور المستعجلة البت في القضايا المعروضة عليه خلال مدة لأزيد على أسبوعين من تاريخ تقديمها ويتم تحصيل بالغرامة عند إشعار المخالفة بالمحضر المعتمد من المكتب لسوق المخالفة ويجوز لكل مواطن أن يعطي مهلة السداد لأزيد على أسبوع فإذا تأخر عن التسديد ولم يطعن أمام القاضي المختص يضاعف أصل الغرامة لكل أسبوع من تاريخ استلامه أو تسليمه المحضر ويعاقب كل من يتحارب أو يتلاعب أو يساوم بمبالغ الغرامات من موظفي المكتب أو مراقبي النظافة بالسجن لمدة لأقل عن شهرين أو بالفصل من العمل بعد استرداد تلك المبالغ.

ونلاحظ أن عدد المخالفين قد قل عددهم خلال عام واحد وقد علمنا أن المخالفات قد وصل مبلغها إلى خمسة ملايين ومائة ألف ريال.

عقوبات وغرامات مالية ستفرض على المخالفين للائحة الصندوق

المخالفات والعقوبات مع عدم الإخلال بأي عقوبة آخرة منصوص عليها في أي قانون آخر تنطبق العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل يعاقب المواطن المرتكب بالحبس لمدة لأزيد عن سنة أو بغرامة مالية لأزيد على خمسمائة ألف ريال لكل من قام بوضع أو دفن أو تفريغ الزيوت أو مخلفات المعامل أو المصانع الكيماوية أو غير القابلة للتحليل في غير الأماكن المخصصة لها ولا يعفي من التعويض عن الضرر الذي الحقه بالغير ويعاقب بالحبس لمدة لأزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية لأزيد عن ثلاثة آلاف ريال لكل من قام بوضع أو تفريغ أو دفن مخلفات المعامل أو المصانع (غير الكيماوية) في غير الأماكن المخصصة لها ولا يعفي من التعويض عن الضرر الذي الحقه بالغير وكل مواطن يخالف هذه الأحكام الو

